مصائب قوم عند قوم فوائد

أزمة الكهرباء.. مواطنون يشكون وتجار يغتنون

الاختيار في شراء معذبتك والقاضية على أنفاسك وأنت تسحب حبالها القاسية، يجعلك في حيرة من أمرك وأنت تشاهد أنواعها الأنيقة في أسواق بغداد.. فهذه الشقية صممت لتنال من جيب المواطن المسكين كغيرها من البضائع الأخرى ..بل ان باقي الأجهزة المسكينة تغيرت قدراتها الفولتية لتتناسب مع هذه المولدة التي يربح بها التاجر اكثر من المواد الغذائية وحتى الطبية لانها ببساطة لا ترتفع أسعارها في سوق البورصة حيث ان الوحيد الذي يستخدمها ،هو المواطن العراقي الذي ابتلى باختفاء أرملة اسمها " الحجية كهرباء".. لنرى كيف خدم التاجر المسكين..!!، المواطن العراقي الجشع !! وقدم له البديل عن "الحجية كهرباء".

بغداد / مؤيد عبد الوهاب

كان حائرا معها، يفتش عن حل لتشغيلها مرة أخرى.. فهو بحاجة لتيارها في تشغيل باب رزقه.. اقتربت منه بهدوء وقلت له، ربما البنزين نفذ منها ..فأجابني بتذمر "أنها مليئة به لكنها تتوقف بلا سبب ولقد جلبتها توا من المصلح الذي أكد لي انها لا تشكو من أي معضلة.!!

انه أبو مريم رجل بسيط، يبيع الأدوات الاحتياطية ويشحن بطاريات السيارات ويعتمد على المولدة في عمله يحدثنا عن هذه القضية " هذه رابع مولدة اشتريها لأنها ببساطة لا تحمل أي كفاءة في عملها وعرضة للعطل بسهولة ثم ان وسائل الأمان فيها ضعيفة وفي بعض الاحيان يكون تصليحها لا يوازي ما تقدمه من خدمة فتضطر الى شراء غيرها ..وهذه قضية متواصلة يجني منها التاجر الملايين..".

تصليح المولدات:

في الانتظار الطويل عند مصلح المولدات تخرج المولدة وقد استبدلت معظم مكوناتها جاهزة للعمل.. فسألت المصلح بنان كريم عن مصدر هذه البدائل فأجابني: "لكل مولدة لها قطع غيار تأتي معها في نفس الصفقة لان التاجر يدرك تماما انها ستعطل بسرعة ..وهذه قضية اقتصادية معروفة.. اسمها مضاعفة الربح، فالتاجر يكسب بالأدوات الاحتياطية أضعاف ما يكسبه من المولدة نفسها..".

وعند متجر لبيع المولدات توقفنا لنعرف انواعها فحدثنا صاحب المحل أبو احمد عنها" لدي انواع كثيرة وبجميع الأحجام فهذه النوعية – تايغر – فيها أربع درجات ولكل درجة سعر وانتبه من الغش في هذه الأنواع لأنها تتشابه بأشكالها لكنها تختلف في النوعية وفي السعر ولدينا – استرا – وتوماكس – ولكل نوع سعره أيضاً".

مناشحاً رديئة:

فسألته عن سبب عدم استيراد الأنواع اليابانية او الألمانية بدل هذه البضاعة البائسة والتي يعاني منها المواطن .... فقال " اذا كنت تريد الربح فأستورد بضاعة رديئة لانها تستنزف المواطن في التصليح ونحن وجدنا بضاعة عند التاجر من منشأ جيد تأكد اننا سنقدمها للمواطن وكل شيء بسعره ..لكن المولدة جهاز خطر ويجب ان يكون من منشأ جيد ويحمل مواصفات السلامة العامة .. فهذه المولدات بعضها انفجر على المواطنين وأدى الى ضحايا.. ان ما يستورده التاجر كله يؤذي المواطن من الغذاء الفاسد والدواء المغشوش الى أجهزة الشحن التي معظمها لا تعمل الا لأيام معدودات وغيرها من البضائع التي تملأ الأسواق كلها يسيطر عليها مجموعة من التجار الذين باعوا ضمائرهم في الغش الصناعي".

نفس البضاعة:

على الرصيف كان كشك البائع عمار علي لزيوت المحركات وكان يتعامل مع زبون يطلب علبة زيت للمولدة.. فعرض على المواطن الأنواع والأسعار وأخيراً اشترى المواطن أفضل الأنواع لكن عمار ضحك وقال: "يا أخي كله نفس الزيت فقط تختلف العلب.. كن على ثقة ان التاجر نفسه والمصنع نفسه ولا تختلف غير العلب!!"

فسألته عن حجم البيع للمولدات المنزلية من هذا الزيت وهل استهلاكها أعلى من السيارات.. فقال: "المولدة الصغيرة تستهلك علبة اللتر خلال أسبوع والمولدة الكبيرة تستهلكه بأكثر من أسبوعين.. لكن عموماً سحب المولدات على الزيت هو اكبر من السيارات وهذا ما أراه في عملي وهو مربح اكثر من استهلاك السيارات اضافة ان الدراجات البخارية تستهلك هذه الزيوت.. بالطبع التاجر يستفيد من انتشار المولدات لان بضاعته ستستهلك بسرعة".. بعدها امتعض قائلاً: "هاي وين جانتلنه ويه الكهرباء.. لقد عذبتني المولدة في البيت".

شكاوى المواطنين:

يقول المواطن عبد الستار عن هذه القضية " لقد توقفت المولدة الكبيرة عن العمل في البيت ولم يفلح معها التصليح فتركتها وذهبت لشراء غيرها فنصحني صاحب المحل ان اشتري المولدة الصغيرة لكون عمرها اطول من الكبيرة وفعلا اشتريت واحدة لكن المشكلة انها لا تشغل المبردة التي هي ضرورية في هذا الصيف القاتل فعدت له.. فضحك وقال لي هناك حل.. فلدي مبردة مخصصة لهذه المولدة وهي لا تسحب اكثر من نصف أمبير فاشتريتها.. لكن ما حدث ان هذه المولدة كانت غير اصلية كما يقولون وتوقفت عن العمل بعد اسبوع فطلب مني المصلح ان يستبدل ملفها بسلك نحاسي بدل ملفها الأصلي وهو من الفافون والذي لم يقاوم فوافقت ان يقوم بهذه العملية وذكر لي ان التجار استوردوا هذا الملف لان عليه طلب كثير.. وبعد عدة اسابيع تعطلت البكرة التي تدير رأس التوليد واستبدلتها أيضاً بواحدة كما يقال انها اصلية ..لكن المشكلة التي حدثت مؤخرا انها انهارت كليا بعد ان شغلتها اكثر من خمس ساعات ..وانت تسألني كم كلفتني من المال..؟ أقول لك انني لو اقتنيت مولدة مثل نوعية الاقصى لكانت ارخص من تكاليف هذه المولدة الصغيرة .. انا هنا أريد ان اسأل وزارة الكهرباء عن هذه البلوى التي ابتلينا بها متى تنتهي وهل حقا ان الكهرباء الوطنية تعود الينا في عام ٢٠١١ أم ان القضية ستستمر الى مالا نهاية؟".

ويضيف لنا المواطن علاء حسن: "لقد استهلكت اكثر من ٣٠٠ الف دينار لشراء الاسلاك الكهربائية بتنقلاتي مع المولدات الاهلية.. وبالطبع هناك انواع لهذه الاسلاك واسعار إضافة الى الجوزات وقاطع الدورة الذي يعطل دائما.. ان التاجر يتفنن في غش المواطن بكل الوسائل فما هو شعورك حين تشتري "لفة واير" وحين توصلها الى المولدة الاهلية تكتشف انها خالية من السلك النحاسي او فيها قطوعات كثيرة فتعود الى شراء غيرها هذا عوضا ان هذه الاسلاك لا تتحمل اجوائنا الحارة جدا فيتكسر غلافها المطاطي ويحصل فيها مس كهربائي يستوجب تبديلها بأستمرار.. وهكذا القائمة مفتوحة لمتطلبات توفير اقل طاقة كهربائية للمنازل ونحن ندفع من قوتنا اليومي من اجل ان تنار بيوتنا بضوء ومبردة أو مروحة ينعش صغارنا الذين لم يشاهدوا يوما حلوا منذ سنين ..وسلوتهم الان فقط العاب الاتاري والتلفزيون وكلها تعمل على الكهرباء ..نحن الكبار ممكن ان نتحمل الظلام والحر لكن الصغار لا يتحملون كل هذه الظروف الصعبة .. لهذا تجدنا ننفق ما في جيوبنا من اجلهم ولترى وزارة الكهرباء كم انتفع تجار الازمات من جيوب المواطنين".

حين تدخل سوق الكهربائيات في الشورجة تكتشف حجم الاستيراد الذي تم خلال هذه الفترة والذي يتعلق في ازمة الكهرباء الوطنية ..فكل شيء متوفر لخدمة المواطن لكن عليه ان يدفع للتعويض .. فمنظومات القطع وتحويل التيار للمعامل والمحلات والبيوت الى المصابيح والمراوح التي تعمل على الشحن الى أنواع الأسلاك الكهربائية والمخصصة للمولدات الاهلية وحتى قواطع الدورات واجهزة الحماية التي تتلاءم مع تيار المولدات الى العاكسات وغيرها من الاجهزة وهي بالطبع من منشأ رديء عموماً ثم تسير باتجاه منطقة السيد سلطان علي حيث المركز التجاري لسوق المولدات وادواتها الاحتياطية ..عندها تقدر ان تقيم حجم ارباح هذه التجارة الطارئة على البلد وكم ينفق البلد من اموال صعبة من اجلها.. وهنا تحدث المقارنة مابين انفاق وزارة الكهرباء في توفير الكهرباء الوطنية ومابين ما يربحه التاجر في هذه القضية ..فالتاجر استطاع استيعاب الطلب المحلي من المولدات بكافة احجامها وتوابعها حتى من الزيوت في فترة وجيزة ،اذا حسبنا ان المواطن استهلك مولدتين في هذه الفترة فيعني ان التاجر استورد ٤٠ مليون مولدة على اقل تقدير.. بينما وزارة الكهرباء لازالت غير قادرة على تقليل ساعات القطع الطويلة حتى الان.. ورب ضارة نافعة يا وزارة.

بعد اضراب اصحاب المولدات الاهلية في الموصل

آلية تشغيل مؤقتة خلال شهر رمضان

الموصل/نوزاد شاكر

لم يمض شهر على اعلان محافظة نينوى، انتهاء أزمة المحروقات بعد التوصل الى اتفاق مع المدير العام لمصافي الشمال، والذي تضمن تزويد نينوى بحصصها كاملة من مختلف أنواع المحروقات كل ثلاثة ايام، حتى اعلن اصحاب مولدات الكهرباء الأهلية في مختلف مناطق مدينة الموصل، إضرابهم عن العمل بسبب عدم تسلمهم حصصهم الشهرية المقررة من مادة (الكازوايل)، وعزا محافظ نينوى دريد كشمولة سبب تجدد ألأزمة الى عدم التزام مصفى بيجي بتسليم حصة نينوى المتفق عليها، وقال بأن المحافظة كانت تتسلم حصصها بشكل طبيعي كل ثلاثة ايام، لكن مع بداية شهر آب الماضي لم نعد نتسلم سوى جزء من الحصص، وذلك لأن الصهاريج تقف لأيام طويلة بانتظار تحميلها بالمشتقات النفطية من قبل المصفى، وبين المحافظ أن هذه الحالة تنعكس مباشرة على الحياة اليومية للمواطن، ولدينا الان أزمة في الوقود الخاص بتشغيل المولدات، كما أن فصل الشتاء على الابواب والمواطن بحاجة الى وقود للتدفئة، وقد كانت خططنا تتجه نحو تزويد كل عائلة بثلاثة براميل من النفط الأبيض، غير ان توقف مصفى بيجي او تلكؤه في ارسال حصة نينوى من المحروقات، منعنا من تحقيق ذلك، وهدد كشمولة في حال استمرار الوضع على ما هو عليه، بتقديم شكوى الى وزارة النفط ورئاسة الوزراء.

ومضى اليوم الاول من شهر رمضان معتما في مدينة الموصل، الا في المناطق التي تنيرها ساعات برمجة الكهرباء الوطنية، التي تقلصت هي الاخرى الى ساعتي إضاءة مقابل زمن مفتوح من العتمة، ومع التذمر الذي ساد في الشارع الموصلي، إزاء رفض اصحاب المولدات التشغيل وفق الآلية القديمة بتوقيت يبدأ من الواحدة ظهراً وينتهي في الواحدة بعد منتصف الليل، وبسعر (٦٠٠٠) الف دينار للأمبير الواحد، تدخلت لجنة المولدات التابعة لمحافظة نينوى، واعلنت عن خطة لتقليص ساعات التشغيل، لتبدا من الثانية ظهراً، وحتى منتصف الليل، مقابل رفع سعر الامبير ليبلغ (٧٠٠٠) الف دينار، ولأن المواطن عادة لايملك سوى خيار واحد، فقد قبل الجميع هذا الحل الذي اعتبره رئيس لجنة المولدات، مؤقتاً وينتهي بأنتهاء شهر رمضان، وبين ان المولدات لم تتسلم حصصها من مادة الكازوايل، ولن يكون مجدياً بالنسبة لهم من الناحية الاقتصادية لشرائه من السوق السوداء.

المحامي (أحمد فتحي) أكد عدم وجود قانون لعمل المولدات الاهلية، بالرغم من تأثيرها المباشر على حياة المواطنين وتعاملاتهم، وقال بأن هناك تعليمات فقط، وهي متغيرة وغير ثابتة، مما يجعل اصحاب المولدات بمعزل عن أي مساءلة، وكان آخرها اضرابهم الشامل عن العمل مستغلين تزايد حاجة الناس للكهرباء بعد قدوم شهر رمضان، ولم يكن رد المسؤولين في المحافظة، مناسباً وتطلعات الاهالي، حيث بدا قرارها في تقليص ساعات التشغيل ورفع الأسعار، تكريماً لأصحاب المولدات، الامر الذي سيدفعهم لاحقاً لأتباع نفس الطريقة من اجل الحصول على مزيد من المكاسب على حساب المواطن.

(منذر علي) من سكنة حي الطيران، ذكر ان الحل الحقيقي لمشكلة المولدات الكهربائية، هو بتدخل الدولة مباشرة في ادارتها، وقال: أزمة الكهرباء مستمرة منذ سنوات طويلة، ولو خيرنا مواطني نينوى بين انفاق المبالغ المخصصة لأعمار نينوى في تنفيذ المشاريع الخدمية، أم في شراء مولدات كهربائية تسد بها نقص الكهرباء (الوطنية) سنجد ان الغالبية العظمى ستختار الامر الثاني، في الأقل سنعرف تحديداً في أي وجه انفقت أموال الأعمار التي يتحدث عن سحرها الجميع، دون ان نرى لذلك اثراً في حياتنا، وترى المواطنة (غيداء عامر) تسكن في شقق الخضراء، أن وجود المولدات الكهربائية في الاحياء السكنية دليل واضح على غياب دور الدولة، وهذا الامر ليس جديداً انه يحدث منذ ما يقرب من (١٨) سنة، وتساءلت غيداء: نحن كمواطنين أصبحنا نوفر لأنفسنا الكهرباء، ونشتري المياه المعقمة لأن مياه الإسالة صارت تنقل الامراض، ونغلق الابواب على انفسنا ما ان يهبط الظلام لأننا لا نشعر بالامان، فلمن ندفع الضرائب إذن؟؟ أليست هذه الاموال تدفع للدولة مقابل ما تقدمه من خدمات؟.

بينما اثنى (حازم سعيد)على الخدمة العظيمة حسب وصفه، التي تقدمها المولدات للمواطنين من اجل مواصلة حياتهم، وتساءل:كيف ترى كان الوضع لو لم تكن هناك مولدات الكهرباء في ظل استمرار ازمة الكهرباء الوطنية؟.

واتفق غالبية اصحاب المولدات على عدم جدوى استمرارهم في العمل بسبب مشكلة الوقود، وقال غسان سالم صاحب مولدة شرقي الموصل:نحن نتكبد خسارات شهرية تصل الى مليوني دينار، المواطن لايعرف شيئا عن مشاكلنا، وطبعا من حقه ان يفكر فقط في حصوله على الكهرباء، دون ان يدرك اننا نضطر لشراء الوقود في احيان كثيرة من السوق السوداء، لعدم حصولنا على الحصص الشهرية المقررة، هذا إضافة الى اعطال المولدة واحتياجاتها الاخرى، وابدى سليم محسن استغرابه من ردة الفعل القوية من قبل بعض المواطنين على مطالبة اصحاب المولدات بحقوقهم، وقال املك مولدة في القسم الغربي من المدينة منذ اعوام طويلة، ومن خلال التجربة وجدت ان توقفي عن العمل ليومين في العام بأكمله، سواء لوجود عطل او للأدامة يثير حفيظة بعض المواطنين وفي احيان كثيرة يتهموننا بالسرقة، اما من ناحية الاسعار فقال سليم:نحن في الموصل نتقاضى اقل الاسعار في العراق عموماً، في حين ان في بغداد او محافظات كردستان يتراوح سعر الامبير الواحد بين (١٠٠٠٠ــ٢٠٠٠٠) الف دينار.

كيف يتحول المعقب إلى محام

كربلاء / المدى

هل يبدو طريق البحث عن وسيلة لكي تكون الحياة جميلة في جانبها المادي هي أن يكون الإنسان باحثا عن المال بأي وسيلة مهما كانت؟ وهل عمل المحامي يرتبط بهذا الجانب لأنه أيضا يريد أن يوفر مستلزمات الحياة اليومية؟ وهل هناك من يزاحمه في عمله ويأخذ مكانه وبالتالي تتحول السمعة من اخذ المكان إلى المحامي؟

أسئلة هي مجموعة اتهامات تشير إلى إن بعض المحامين باتوا يتقاضون أجور أتعابهم دفعة واحدة بغض النظر عن النتيجة التي ستحسم بها الدعوى مثلما هي أسئلة تؤشر اتهامات إلى آخرين يطلق عليهم المعقبين يعملون كمهنة المحامين حتى تداخل عملهم مع عمل المحامي بل وتقمص البعض منهم هذه الشخصيات القانونية حتى بات بعض المحامين راضين بما هو موجود على ارض الواقع وقاموا بعقد صفقات تجارية مع المعقبين لتتفاقم الأزمة أكثر والمواطن هو الذي يتحمل مصير شكواه ودعوته التي أرادها أن تكون قانونية.

وضعنا الأسئلة أمام المحامين علي الياسري وعبد الحسن أبو لحمة ومكي عبد الواحد لنسال أولا بما يعده المحامي من الركائز الأساسية في المحاكم لما له من دور مهم في توضيح الأمور وكشف خيوط الحقيقة وذلك مقابل مبالغ نقدية يتم الاتفاق عليها مسبقاً، وقد لوحظ في الآونة الأخيرة إن بعض المحامين يتقاضون أتعابهم دفعة واحدة بغض النظر عن نتيجة حسم الدعوى، ما الوجه القانوني لذلك؟

العناية والغاية:

يقول المحامي علي الياسري أن سند المحامي لأخذ أتعابه دفعة واحدة يرجع إلى طبيعة التزام المحامي ذاته حيث إن التزامه هذا يكون (ببذل عناية وليس تحقيق غاية)، بمعنى انه يستحق الأتعاب المتفق عليها بمجرد بذل العناية المطلوبة حتى لو لم تتحقق القضية والاتفاق على كون الأتعاب دفعة واحدة هو اتفاق غير مخالف للنظام العام.

أما المحامي عبد الحسن أبو لحمة فإنه أوضح بأنه جاء في قانون المحاماة رقم ١٧٣ لسنة ١٩٦٥ وتعديلاته وفي الباب الخامس وفي المواد من (٥٥) إلى (٦٥) منه حيث وضح القانون المذكور أتعاب المحاماة والحالات التي يستحق بموجبها المحامي هذه الأتعاب وأوجز ذلك بما يلي:

الأتعاب: هو الأجر الذي يستحقه المحامي لقاء الجهد الذي يبذله ويستحق عليه تلك الأتعاب وحسب الاتفاق المبرم بينه وبين موكله الذي يجب توثيقه باتفاق مكتوب، إذ نرى ومع الأسف إن غالبية المحامين يتوكلون في الدعاوى دون اتفاق مكتوب مع موكليهم وهذا يسبب إشكالات عديدة وغالبا ما تكون الأتعاب على قسطين مقدمة الأتعاب وباقي الأتعاب عند انتهاء المهمة الموكل فيها وان العديد من المراجعين (الموكلين) وعند انتهاء الدعوى لا يسدد باقي الأتعاب إلا بعد إنذاره أو إقامة الدعوى عليه للمطالبة بالأتعاب، وان القانون المذكور ضمن حق المحامي في الأتعاب بإعطائه الحق بإقامة الدعوى للمطالبة بأتعابه خلال ثلاث سنوات من تاريخ انتهاء العمل الموكل في حالة عدم وجود اتفاق كتابي أما الأتعاب المتفق عليها فلا يسقط الحق بها إلا بعد مرور خمس عشرة سنة على تاريخ استحقاقها .

أما المحامي مكي عبد الواحد فقد بين إن التزام المحامي بتنفيذ العمل الموكل به التزام ببذل عناية وليس تحقيق غاية بمعنى إن ذمته تبرأ من هذا الالتزام إذا ما بذل العناية المناسبة التي تعارف عليها المحامون وفق أصول وأعراف وقوانين المهنة ولو لم تتحقق تلك النتيجة المراد الحصول عليها من العمل المتفق عليه وبالتالي ليس هناك ما يمنع قانوناً أو عرفاً أن يأخذ المحامي أتعابه دفعة واحدة لأنها تكون مقابلا لجهده الذي بذله والعناية التي أبداها أما النتيجة فلا تقع في صلب التزامه لأنها متوقفة على قرار غيره لا إرادته . ولا يخل بالمبدأ المتقدم ما تعارف عليه المحامون من تعجيل جزء من الأتعاب وتأجيل الجزء الآخر على حصول النتيجة التي يبغيها الموكل لأن مقدمة الأتعاب حق للمحامي ولقاء جهده بغض النظر عن النتيجة أما مؤخرة الأتعاب فهي مقابل النتيجة فلا تعارض أو تناقض بالفكرة وهو اتفاق صحيح ومشروع لعدم مخالفته القانون ولا النظام العام والآداب ولا طبيعة المحاماة، ولكن مما تأباه مهنة المحاماة أن يأخذ المحامي أتعابه مقابل تحقق النتيجة سواء كان ذلك قبل المباشرة بالعمل أو بعد إنجازه وسواء كان مجزوءا أو دفعة واحدة لأنه يخالف طبيعة التزام المحامي والفلسفة التي يقوم عليها والتي هي بذل عناية وليس تحقيق غاية كما أسلفنا.

المحامي والمعقب:

❖هناك قضايا قد لا تحتاج إلى محامٍ مثل قضايا القسام الشرعي إلا إننا نرى إن هناك محامين يتولونها بصفة معقب، هل هذه الحالة قانونية؟

. المحامي علي الياسري قال كل القضايا والمعاملات ذات الصفة القانونية والقضائية يمكن أن تكون محلا للتعقيب لأن جزءاً كبيرا من أعمال ومهام المحامين هو تعقيب بنص قانون المحاماة النافذ ولا يخرج عن هذه القاعدة سوى الأعمال التجارية والاجتماعية التي تخلو من الصفة القانونية.

وشاركه المحامي عبد الحسن أبو لحمة الرأي بقوله لا يوجد مانع قانوني يحول دون توكل المحامي في غير الدعاوى كالقسامات الشرعية وحجة الإذن بالزواج وغيرها، وان المحامي عندما يراجع المحاكم أو بقية الدوائر يكون أفضل من مراجعة المراجع نفسه لكون المحامي هو الأعرف بطريقة المراجعة والمراحل التي تمر بها المعاملة مثل القسامات والحجج وغيرها. لذا فان التعقيب أمر مباح للمحامي وعندما يمارسه لا يسمى معقبا بل إن الآخرين الذين يمارسون أعمال المحامي بزعم التعقيب أو غيره بشكل ظاهر أو مبطن يستحوذون على جزء كبير من عمل المحامين بتجرد تام عن وازع الضمير ومن دون محاسبة أحد.

❖بعد الاتفاق على إن التعقيب حق قانوني للمحامي فقط، ما ذا عن مشاطرة هذا الحق مع أناس هم ليسوا بمحامين أو ما يعرف بأنهم معقبون؟

ظاهرة المعقبين:

أقترح المحامي علي الياسري الحد من ظاهرة المعقبين الطارئين والذين ليس لهم أية صفة قانونية وقال من الواجب أن يتم تفعيل القوانين التي تحاسب السماسرة ونطالب الدوائر الحكومية بإتباع الإجراءات الحاسمة بحق كل من ليس له صفة قانونية عند المراجعة.

أما المحامي عبد الحسن أبو لحمة فإنه قال إن لجوء بعض المحامين إلى تعقيب معاملات الطابو يعد من مهام المحامي الأساسية وان التوكل في الدعاوى هو لإحقاق الحق وفق القسم الذي قسمه المحامي بعد تخرجه في الكلية وبداية عمله كمحامٍ ولكن مع الأسف الشديد إن المحامي في العراق غير مدعوم من الدولة لا في النظام السابق ولا في النظام اللاحق فلا نرى هناك تشريعا واحدا يدعم المحامي ماليا لذلك نرى بعضهم يلجأ إلى تعقيب معاملات الطابو وان اغلب موظفي الطابو (التسجيل العقاري) يتمسكون بتوقيع المحامي على أي معاملة تصدر منه لأنه في حالة وجود أي إشكال يتم اللجوء إلى المحامي كونه أفضل وأدق واحرص على حقوق الناس من المعقبين الذين كانوا يصولون ويجولون في دوائر الطابو سابقا ونرى اليوم هناك إعلانات في دوائر الطابو والضريبة تمنع مراجعة المعقبين. وطالب أبو لحمة مجلس النواب بدعم المحامي وسن التشريعات التي تحقق له العيش الذي يليق به أسوة بدول العالم وذلك لدوره في سوح القضاء.

في حين قال المحامي مكي عبد الواحد إن مصدر الحق في التعقيب هو قانون المحاماة وأعراف المهنة وطبيعة أعمالها ومن أهم المقترحات التي يمكن إيرادها في هذه المحل هو تفعيل النصوص القانونية الخاصة بالتزام الموظفين والمكلفين بخدمة عامة بتقديم التسهيلات اللازمة والمناسبة للمحامي عند مراجعة دوائرهم وعدم وضع العراقيل في سبيل ذلك وهذا ما نصت عليه المادتين (٢٦) و(٢٧) من قانون المحاماة مع التنويه إلى إن عدم قيام الموظف بتنفيذ مضمون نص المادتين المذكورتين آنفا يجعله مرتكبا لمخالفة قانونية هي إخلال الموظف بواجبات وظيفته ويضعه تحت المسائلة القانونية مادة (٢٧ فقرة ٢).

كما يجب إشاعة ثقافة مجتمعية لضرورة توكيل المحامين في الدعاوى والمعاملات والرجوع إليهم بالاستشارات القانونية لان من شأن ذلك يقلل من الوقوع بالخطأ القانوني أو خسارة أو ضياع حق إضافة إلى زيادة مبدأ التخصص في الأعمال والمهن.

المحامي مكي عبد الواحد

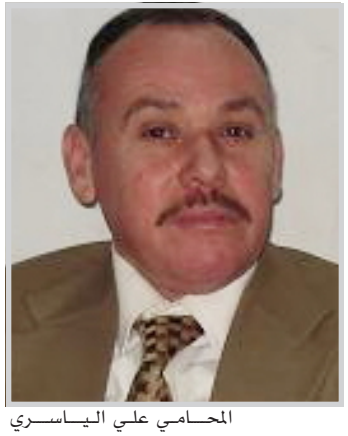

المحامي علي الياسري

المحامي عبد الحسن أبو لحمة